الاحتلال يمنع محافظ القدس من أي نشاط طيلة 6 أشهر

مسؤولون إسرائيليون يحذرون نتنياهو من ضم الأغوار

جنود إسرائيليون في الأغوار

الأراضي المحتلة – «وكالات»: حذر مسؤولون إسرائيليون رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، من إعلان ضم الأغوار الفلسطينية، معتبرين أن ذلك سيجر قادة دولة الاحتلال إلى المحاكم الدولية، للمطالبة محاكمة قادة في جيش الاحتلال والأحزاب السياسية.

وقال موظفو مكتب المستشار القانوني للحكومة، في بيان، لنتنياهو إن ضم مناطق الأغوار لإسرائيل، قد يؤدي لتحقيق جنائي في المحكمة الدولية في لاهاي، ضد كل رؤساء المجالس المحلية في مستوطنات الضفة الغربية، وضد ضباط الجيش، وموظفي الخدمة المدنية في الدولة.

وتعليقاً على تصريحات نتنياهو عن نيته ضم مناطق الأغوار، وبيان الإدانة الصادر عن المدعية العامة في المحكمة الدولية في لاهاي، قال البيان الإسرائيلي، إنه لا مانع من ضم حكومة إسرائيلية دائمة للأغوار، لكن عليها أن تأخذ في عين الاعتبار تبعات هذه الخطوة وتحقيقات المدعية العامة في المحكمة الدولية فاتو بنسودا، حول الممارسات الإسرائيلية في الضفة الغربية.

من جهة أخرى أفادت تقارير إخبارية أمس الثلاثاء، بأن إسرائيل حظرت أي نشاط لمحافظ القدس في السلطة الفلسطينية، داخل مدينة القدس.

وذكرت وكالة الأنباء الفلسطينية وفا، أن المخابرات الإسرائيلية سلمت مساء أمس الإثنين محافظ القدس عدنان غيث، قرارا من وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي جلعاد إردان، يقضي بمنعه من عقد اجتماعات، وندوات، وأنشطة داخل مدينة القدس المحتلة، مدة 6 شهور.

وسبق أن اعتقلت إسرائيل غيث ما لا يقل عن 13 مرة منذ توليه منصبه، لأسباب أبرزها تصريحات يدعو فيها المجتمع الدولي للتصدي للتصعيد الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية عموما، والقدس خاصة، وانتقاده لسياسات الحكومة الإسرائيلية ضد أبناء الشعب الفلسطيني.

من ناحية أخرى أفاد تقرير إخباري إسرائيلي أمس الثلاثاء، بأن قوات إسرائيلية اعتقلت الإثنين 11 فلسطينيا في مداهمات بالضفة الغربية.

وذكرت صحيفة «جيروزاليم بوست» على موقعها الإلكتروني، أن قوات من الأمن الداخلي وحرس الحدود والشرطة، أوقفت الفلسطينيين، ولم تذكر إذا كان لأي منهم انتماءات تنظيمية، إلا أنها أشارت إلى أن القوات عثرت على أسلحة غير مرخصة.

وتعتقل إسرائيل بصورة شبه يومية، فلسطينيين تقول إنهم مطلوبين لأجهزة الأمن، «للاشتباه في ضلوعهم في ممارسة الإرهاب، والإخلال بالنظام العام، والشغب».

بوتين وزيلينسكي يتفقان على تبادل السجناء في أول محادثات بينهما

جانب من الاجتماع

«وكالات»: اتفق زعيما روسيا وأوكرانيا أمس الثلاثاء على تبادل جميع السجناء المتبقين من الصراع في شرق أوكرانيا بنهاية العام الجاري، لكنهما تركا المسائل الشائكة حول وضع المنطقة للمحادثات المستقبلية.

وأجرى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين محادثات وجها لوجه مع نظيره الأوكراني فولوديمير زيلينسكي في باريس استمرت تسع ساعات. وتوسط الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون والمستشارة الألمانية انجيلا ميركل في هذه المحادثات.

وادى الصراع في شرق أوكرانيا والذي اندلع في 2014 إلى مقتل أكثر من 13 الف شخص، وترك مساحات شاسعة من أوكرانيا تحت السيطرة الفعلية لانفصاليين تدعمهم موسكو. كما أدى إلى تفاقم الخلاف بين الشرق والغرب إلى أشد مستوى منذ الحرب الباردة.

وكانت لغة الجسد بين بوتين وزيلينسكي فاترة. وزيلينسكي ممثل كوميدي تحول إلى سياسي وانتخب في وقت سابق من العام متعهدا بحل الصراع. ولم تكن هناك مصافحات علنية بين الزعيمين.

لكن المحادثات أسفرت عن التزامات محددة. وحدد بيان ختامي تبادل السجناء وجدد الالتزام فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق وقف إطلاق نار قائم في إقليم دونباس الواقع بشرق أوكرانيا. ولم يصمد وقف إطلاق النار بالكامل من قبل. وعزز البيان سلطات مراقبي الهدنة الدوليين.

وقال ماكرون في مؤتمر صحافي، جلس فيه بوتين وزيلينسكي يتوسطهما ماكرون وميركل، «لقد حققنا تقدما في فك الاشتباك وتبادل السجناء ووقف إطلاق النار والتطور السياسي... وقد طالبنا وزراءنا بالعمل في الأشهر الأربعة القادمة على هذا».

توقعات بكشف الديموقراطيين عن لائحتي اتهام ضد الرئيس الأمريكي

ترامب: تقرير المفتش العام «محاولة للإطاحة بي»

واشنطن – «وكالات»: قال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، إن تقرير المفتش العام حول تحقيق مكتب التحقيقات الاتحادي في علاقة حملة ترامب بروسيا، يظهر مؤامرة سياسية ضده، في تناقض مع نتائج التقرير.

وقال ترامب في البيت الأبيض: «كانت هذه محاولة للإطاحة بي والكثير من الناس شاركوا فيها.. وضُبطوا».

وأضاف أن مكتب التحقيقات الاتحادي «لفق أدلة وكذب في المحاكم».

وخلص تقرير المفتش العام مايكل هوروفيتز إلى أن مكتب التحقيقات الاتحادي تحرك بشكل ملائم، عندما فتح التحقيق في صلات حملة المرشح ترامب الرئاسية وروسيا.

وأوضح المفتش العام أن المكتب كان لديه معلومات «كافية لإسناد التحقيق» عندما فتح التحقيق في 2016 الذي أطلق عليه اسم «كروس فاير هوريكان» حول حملة ترامب.

من جانب آخر أفادت وسائل إعلام أمريكية، أنه من المتوقع أن يعلن الديموقراطيون الثلاثاء عن لائحتي اتهام ضد الرئيس دونالد ترامب.

وقالت صحيفة واشنطن بوست نقلاً عن ثلاثة مسؤولين مطلعين على القضية، أن لائحتي الاتهام ستركزان على سوء استخدام السلطة وعرقلة الكونغرس.

وقالت «سي إن إن» إن هناك اتهاما ثالثا حول عرقلة العدالة ما زال قيد المناقشة، وحذرت مصادر الشبكة من أن لوائح الاتهام لا تزال قيد الإعداد.

وجاءت هذه التقارير بعد جلسة استماع في مجلس النواب استمرت لساعات الإثنين، حيث طرح الديمقراطيون قضيتهم من أجل مساءلة ترامب، واصفين الرئيس الأمريكي بأنه «خطر حاضر وجلي» على الأمن القومي.

وبعد أربعة أشهر على شهادة احد المبلّغين عن المخالفات التي أطلقت التحقيقات بحق ترامب لسعيه الى الاستعانة بدولة أجنبية ضد منافس سياسي محلي، أعلن الديموقراطيون ان هناك أدلة وافرة على ارتكاب ترامب مخالفات مثل الرشوة وإساءة استخدام السلطة وإعاقة العدالة.

لكن ترامب يعتبر التحقيق الرامي إلى عزله من منصبه مجرد «عار» و«خدعة».

تتمات

الأمير: مرتاحون

أنها تترجم وحدة الموقف وصلابة العزم على الحفاظ على العديد من المكاسب التي تحققت لنا، والإنجازات التي أضاءت مسيرة عملنا، ولنتدارس أوضاعنا وما يحيط بنا من تعقيدات وبحث السبل الكفيلة بتفعيل مسيرتنا الخيرة.

أضاف سمو الأمير: بالأمس التقى شبابنا في مهرجان رياضي وفر له الأشقاء في دولة قطر كل أسباب النجاح، ليسطر هؤلاء الشباب صور التلاحم والإخاء، وليأتي لقاءنا المبارك اليوم تواصلا لتلك الصور، لتعكس حرصنا جميعا على وحدة الموقف وصلابة العزم على الحفاظ على العديد من المكاسب التي تحققت لنا، والإنجازات التي أضاءت مسيرة عملنا، ولنتدارس أوضاعنا وما يحيط بنا من تعقيدات وبحث السبل الكفيلة بتفعيل مسيرتنا الخيرة.

وقال صاحب السمو الأمير: إن مما يدعو إلى الاعتزاز أن تستضيف دولتنا فعاليات عالمية يرقبها العالم جميعا، حيث استهلت السعودية رئاستها لمجموعة دول العشرين، كما أن دولة الإمارات تتهيأ لاستضافة اكسبو 2020، وتستعد دولة قطر لاستضافة نهائيات كاس العالم لكرة القدم عام 2022.

من جهة أخرى نبه سمو أمير البلاد إلى أن منطقتنا تعرضت ولا تزال إلى تصعيد خطير هدد الأمن والاستقرار فيها، وقال لقد كنا ندعو دائما إزاء ذلك التصعيد إلى التهدئة وتغليب الحكمة وتعزيز خيار الحوار لمواجهة ذلك، انطلاقا من قناعة راسخة بأن البديل لغير ذلك سيكون الدخول إلى مصير مجهول.

وأشاد سموه بالاتفاق الذي تم التوقيع عليه بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي، برعاية كريمة وجهود مقدرة من المملكة العربية السعودية الشقيقة، معتبرا أنه يمثل مدخلا إلى عملية السلام المنشودة.

وقال صاحب السمو الأمير أيضا: إننا نتابع بكل القلق والألم ما يجري لدى الأشقاء في العراق ولبنان وليبيا والجزائر، من مظاهر تصعيد وعدم استقرار، متضرعين إزاء ذلك إلى الباري عز وجل أن يتحقق لهم الأمن والاستقرار، وأن يتجاوزوا هذه الظروف الصعبة والمؤلمة. ولا يفوتني أن أهنئ الأشقاء في تونس على نجاح الانتخابات الرئاسية مؤخرا، متقدما بخالص التهاني إلى الرئيس قيس بن سعيد، على انتخابه رئيسا للجمهورية التونسية الشقيقة.

صاحب السمو

الثقة الكبيرة بتولي هذا المنصب الرفيع، هو مبعث فخر واعتزاز للجميع، ومتمنيا سموه له كل التوفيق والسداد للاسهام في تعزيز المسيرة المباركة لمجلس التعاون، لتحقيق أهدافه المنشودة للمجلس.

كما بعث سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد، وسمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء ببرقيتي تهنئة مماثلتين.

ويعد الأمين العام الجديد لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور نايف الحجرف ثاني كويتي يتولى امانة المجلس، وهو سادس الامناء منذ قيام المجلس في 25 مايو 1981.

وباعلان قمة مجلس التعاون موافقة القادة على تعيين الحجرف في هذا المنصب، ابتداء من ابريل 2020، يكون قد مر على المجلس ست أمناء عامين من خمس دول، هي الامارات والسعودية وقطر والبحرين بالإضافة الى الكويت.

والأمناء العامون منذ تأسيس المجلس عام 1981: عبدالله بشارة وهو كويتي وأول أمين عام لمجلس التعاون حيث تولى المنصب في الفترة من عام 1981 حتى عام 1993.

– فاهم القاسمي وهو اماراتي تولى منصب الأمين العام لمجلس التعاون في الفترة من عام 1993 حتى عام 1995.

– جميل الحجيلان وهو سعودي تولى منصب الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي في الفترة من عام 1995 حتى عام 2002.

– عبدالرحمن العطية وهو قطري تولى منصب الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي في الفترة من عام 2002 حتى عام 2011.

– عبداللطيف الزياني وهو بحريني عين أمينا عاما لمجلس التعاون الخليجي في ابريل عام 2011.

«إعلان الرياض»

من تجاوز الأزمات التي مرت به، مشيرا إلى أن استضافة السعودية للقمة الخليجية أتت استجابة لرغبة الإمارات.

كما تطرق خادم الحرمين الشريفين إلى القضية الفلسطينية، مؤكدا على موقف المملكة الثابت والداعم لحقوق الفلسطينيين على ضوء القرارات الدولية. وقال: إن «الشعب الفلسطيني لديه الحق في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.»

إلى ذلك، شدد على أن النظام الإيراني مستمر في سياساته العدوانية وتقويض استقرار الدول المجاورة. وقال: على منطقة الخليج أن تتحد في مواجهة عدوانية إيران، وعلى دول مجلس التعاون الخليجي تأمين نفسها في مواجهة هجمات الصواريخ الباليستية.

وعودة إلى البيان الختامي الذي تلاه الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد اللطيف الزياني، فقد شدد على أن أي اعتداء على أي دولة في المجلس هو اعتداء على المجلس كله، مؤكدا أن الهدف الأعلى لمجلس التعاون هو تحقيق التكامل والترابط بين دوله. ودعا إلى العمل مع الدول الشقيقة والصديقة لمواجهة أي تهديد عسكري.

وأشار إلى ضرورة التكامل العسكري والأمني لضمان سلامة دول مجلس التعاون.

إلى ذلك نوه بيان قمة الرياض أهمية التعاون والتضامن بين دول المجلس، داعيا إلى وحدة مالية ونقدية بحلول 2025.

وفي مؤتمر صحفي مشترك مع وزير الخارجية السعودي الأمير، فيصل بن فرحان بن عبدالله، أفاد الزياني بأن لقاء قادة دول الخليج كان أخويا، ومثمرا، وبناء.

أضاف أن القادة أكدوا على وحدة الصف بين دولهم، حيث أشار إلى أن المجلس يقف صفا واحدا في مواجهة أي تهديد يمس أحد أعضائه، متفقين على أن مصلحة المواطن الخليجي تأتي أولا.

إلى ذلك، نوّه إلى إشادة القادة بجهود أمير الكويت في الحفاظ على وحدة المجلس.

وقال إن القادة الخليجيين رحّبوا بافتتاح المركز الدولي لحماية الملاحة البحرية في البحرين.

من ناحيته أعلن وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان بن عبدالله، في مؤتمر صحافي جمعه بأمين عام مجلس التعاون عبد اللطيف الزياني، أن القادة الخليجيين أكدوا على أهمية تماسك دول المجلس.

أضاف أن وحدة الدول الخليجية ثابتة ومتماسكة.

كما أشار إلى أن التهديد الإيراني يطول كل دول الخليج، وعلى النظام الإيراني تغيير تصرفاته قبل أن يدعو للسلام.

وأوضح أنه من الصعب أن تكون إيران جزءا من منظومة أمنية في المنطقة.

إلى ذلك أكد وزير الخارجية السعودي أن دول المقاطعة الأربع مستمرة في دعم جهود الكويت.

العقيل: مهتمون

والتأكيد على أهمية القطاع الخاص كشريك للدولة في تنفيذ خطة التنمية.

جاء ذلك في الكلمة الافتتاحية للوزيرة العقيل أمس للنسخة الثالثة من «حملة كويت جديدة 2035»، التي تستمر يومين تحت عنوان «قيادة الكويت نحو غد افضل»، نيابة عن سمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء.

أضافت ان مشاركة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية منصوص عليها بالدستور، اذ نصت المادة 20 على ان الاقتصاد الوطني اساس بالمعادلة الاجتماعية وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص، وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الانتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاه للمواطنين.

واوضحت ان مشروع الدعم الاعلامي لخطة التنمية لم يكن وليد اليوم، بل كان جزءا لايتجزأ من الخطة الانمائية الثانية، اذ تؤكد هذه اللقاءات على شفافية الحكومة في استعراض كل المشاريع التنموية ومراحل تنفيذها وتوقيت انجازها ونسب الانفاق لاطلاع المواطن والمجتمع على بنود خطة التنمية و رؤية الكويت الجديدة.

وذكرت ان الكويت تسعى من خلال الحملة، إلى تقريب الرؤى للمواطنين بالتنسيق مع الجهات المعنية بطرق حديثة بعيدة عن الاعلام التقليدي، عبر اشراك المجتمع في ثقافة العمل الدؤوب والعمل من اجل الانجاز من خلال ركائز خطة التنمية السبع.

واشارت الى ان الهدف من هذه الحملات خلق ثقافة جديدة لمفهوم التنمية المستدامة عند المواطن ورفع درجة الوعي وخلق شراكة تنموية تلائم طموح المجتمع وطلعاته لدولة تنعم بالكفاءات والموارد والخبرات التي تؤهلها لتأخذ مكانة متميزة في الخارطة العالمية.

وقالت ان اهم ما يميز رؤية الكويت هو انتهاجها لقانون الخطط التنموية، اذ تصدر كل خطة بقانون ما يجعلها واجبة التحقيق ومن أجل الوصول لتحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري عالمي وتتحول الحكومة من دور المشغل الى دور المنظم والمراقب.

اضافت ان الكويت ومن خلال تنفيذها لمشاريع خطة التنمية على ارض الواقع، تسير باتجاه اصلاح الممارسات الادارية والبيروقراطية وتعزيز معايير الشفافية، تحقيقا لركيز الادارة الحكومية الفاعلة والعمل على تطوير اقتصاد مزدهر للحد من اعتماد الدولة على صادرات النفط وتنويع مصادر الدخل لتحقيق ركيزة الاقتصاد.

من جانبه اكد نائب كبير مستشاري وزارة التجارة الامريكية في برنامج تطوير القانون التجاري مارك تيجل، اهمية القوانين التجارية في تشجيع بيئة الاستثمار لاسيما قانون الاعسار وقانون المنافسات العامة مضيفا ان «الكويت تتمتع بعلاقات خاصة جدا مع الولايات المتحدة».

وأوضح ضاف تيجل في كلمته كضيف شرف في المؤتمر ان الكويت ادركت منذ وقت طويل اهمية تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل وذلك قبل 66 عاما مضت عندما قامت بتأسيس الهيئة العامة للاستثمار والتي كانت اول صندوق سيادي في العالم.

أضاف ان اجتذاب المستثمرين يتطلب تغير بعض القوانين والاجراءات اهمها الشفافية وقانون الاعسار فضلا عن قانون المشتريات الحكومية مشيرا الى خبرات الولايات المتحدة الامريكية في هذا المجال والتي من الممكن تقديمها للكويت.

من جانبه قال نائب رئيس مجلس الإدارة التنفيذي في شركة مشاريع الكويت فيصل العيار ان الموقع المميز للكويت يعد محفزا لأداء دور مهم في المنطقة اضافة الى القدرة المالية للدولة والبنية الاساسية للمجتمع مثل النظام المصرفي والقضائي وغيرها وهي التي تفتقدها الدول المحيطة.

وأكد العيار في كلمته ممثلا عن القطاع الخاص ضرورة العمل المنظم والايمان بقدرة الكويتيين الريادية مشيرا الى وجود مجموعة من المعوقات التي تحتاج الى جهد وتطبيق فعال للقانون.

إلى ذلك أكد الامين العام للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية الكويتي الدكتور خالد مهدي ان الخطة الخمسية الرابعة «2025 – 2030»، ستركز على الاقتصاد المعرفي الذي يعد احد الطرق الاساسية لاستدامة الاقتصاد في البلاد.

وأشار مهدي في كلمة القاها خلال افتتاح النسخة الثالثة من «حملة كويت جديدة 2035»، الى الانتهاء من مسودة الخطة الانمائية الثالثة ورفعها لمجلس الوزراء للمناقشة ومن ثم اقرارها، موضحا ان هذه الخطة تركز على شراكة القطاع الخاص مع نظيره العام في تنفيذ خطة التنمية ورؤية «كويت جديدة 2035».

من جهته قال المستشار بالديوان الاميري الدكتور يوسف الابراهيم، ان «بعض التقارير الدولية لا تنصف خصوصية الكويت حيث تتميز البلاد بانها دولة صغيرة تقع بين دول عظمى في ظروف سياسية متقلبة».

وأكد الابراهيم انه منذ استقلال الكويت وهي تتمتع بنظام ديمقراطي ومستوى عال من حرية التعبير ونظام قضائي مستقل وقدرات مالية.

واوضح ان الكويت لديها نظام اداري يعد من اكثر النظم شفافية في المنطقة فضلا عن تميز الكويت بمجتمع شبابي يذخر بالشباب المتعلم.

من جهته بدوره اكد المدير العام لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر الكويتية الشيخ الدكتور مشعل الجابر، حرص الهيئة على جذب رؤوس الاموال للبلاد وتهيئة بيئة الاعمال لتكون جاذبة للمؤسسات والشركات العالمية للعمل داخل الكويت.

واوضح الشيخ مشعل ان الهيئة تساهم في تحقيق رؤية «كويت جديدة 2035»، عبر التركيز على اربع ركائز من خطة التنمية، منها المكانة الدولية للكويت والاقتصاد المتنوع المستدام وتعزيز التعاون بين القطاعين الخاص والعام وتوفير الوظائف للعمالة الوطنية.

«الصحة»: ضبط

قامت بضبط مخالفات جسيمة على إحدى المستوصفات الطبية الأهلية في منطقة السالمية.

وقال البدر ان هناك لجنة أخرى قامت بضبط كميات من الأدوية غير المسجلة في الوزارة في عيادات، اذ تم شراؤها من احدى الشركات، مشيرا الى انه تم مخالفة الشركة لأن ذلك يعد جريمة يخالف عليها القانون، وعليه تم إحالة جميع هذه المخالفات للشؤون القانونية تمهيدا لإحالة الملفات للنيابة.

أضاف ان إدارة تفتيش الأدوية تقوم بصفة دورية ويوميا بالتفتيش على جميع الأماكن التي يتوافر فيه الأدوية، كما نص القانون رقم 28 لسنة 1996 لإحكام الرقابة على تداول الأدوية في دولة الكويت حفاظا على صحة وسلامة المرضى.

ودعا المواطنين والمقيمين إلى عدم شراء وتداول أي دواء أو منتج إلا في الصيدليات الأهلية، وذلك لاحتمالية ضررها على الصحة العامة وعدم التردد في الابلاغ عن أي شكوى أو مخالفة في هذا الصدد.

الديمقراطيون يوجهون

الساحة لمحاكمة في مجلس الشيوخ الذي يهيمن عليه الجمهوريون، والتي من المرجح أن تبدأ في يناير المقبل.